مشروع تحديات الانتقال في سوريا

ورقة مناقشة (٥)

وجهات نظر حول مستقبل إدلب

كيريل سيمينوف، المجلس الروسي للشؤون الدولية

مركز جنيف للسياسات الأمنية

مركز جنيف للسياسات الأمنية هو مؤسسة دولية تأسست في عام ١٩٩٥، بعدد أعضاء قدره ٥١ دولة، لغرض رئيسي هو تعزيز السلام والأمن والتعاون الدولي عن طريق تعليم المهارات التنفيذية وبحوث السياسات التطبيقية والحوار. يتولى مركز جنيف للسياسات الأمنية تدريب المسؤولين الحكوميين الدبلوماسيين، الضباط العسكريين، موظفي الخدمة المدنية الدولية، موظفي المنظمات غير الحكومية، القطاع الخاص في المجالات ذات الصلة بالسلام، والأمن الدوليين.

مشروع تحديات الانتقال في سوريا

مشروع متعدد الأطراف للحوار والبحث يهدف إلى بناء الجسور بين الاتحاد الأوروبي وروسيا وتركيا والولايات المتحدة بشأن قضايا ثلاث، هي: الإصلاح، عودة اللاجئين، وإعادة الإعمار. يدير المشروع مركز جنيف للسياسات الأمنية بالتعاون مع معهد الجامعة الأوروبية والمركز السوري لبحوث السياسات والمؤسسة السويسرية للسلام "سويس بيس".

المحررون:

عبد الله إبراهيم، باحث رئيسي في المشروع

لورين تشارلز، باحث مشارك

المؤلف

كيريل سيمينوف

كيريل سيمينوف هو خبير في الشؤون العسكرية ومحلل سياسي. تركز أبحاث سيمينوف على الصراعات الدائرة في منطقة الشرق الأوسط، مع إيلاء تركيز خاص على سوريا واليمن وليبيا. و سيمينوف هو خبير غير مقيم لدى مجلس الشؤون الدولية الروسي ونادي فالداي للمناقشة، إلى جانب كونه كاتب عمود لموقع المونيتور. وقد عمل سيمينوف في الخدمة المدنية الحكومية الروسية في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١١.

الأفكار المعبر عنها تخص المؤلف وحده ولا تخص الناشر.

نُشرت في مايو/أيار ٢٠٢٠

جميع الحقوق محفوظة لمركز جنيف للسياسات الأمنية

المقدمة:[1]

يشكل الوضع في إدلب تحديًا أمام حكومة الأسد. فلا تمتلك دمشق القوة أو الوسائل اللازمة لحل المشكلة. علاوة على ذلك، فإن أي عملية تجري ضد المعارضة السورية المعتدلة والتحالف الراديكالي "هيئة تحرير الشام"، المتركزة في هذه المنطقة، من شأنها أن تؤدي إلى تعقيد الوضع إلى حد كبير بالنسبة إلى الحكومة. وتسعى تركيا إلى إنشاء منطقة محمية أو منطقة أمنية في إدلب لإيواء الأشخاص الفارين من المناطق الخاضعة لسيطرة النظام ومنع تدفق لاجئين جدد إلى تركيا. ومن المحتمل أن تكون المكاسب التي حققتها العملية التركية في إدلب بإنشاء المنطقة الأمنية قد فقدت جراء الهجوم اللاحق الذي شنته الحكومة السورية المدعومة من روسيا، الذي تسبب في مشكلة لتركيا نتيجة توجه مئات الآلاف من الأشخاص صوب الحدود التركية، ما يهدد بتفاقم مشكلة اللاجئين القائمة الباهظة التكلفة بالنسبة إلى أنقرة. وحتى يتسنى لتركيا معالجة المسائل الجارية في إدلب، لا سيما مسألة الأشخاص المهجرين داخليًا والمشكلات الاقتصادية، عليها أولًا التعامل مع هيئة تحرير الشام، وإيجاد طريقة مثالية لتصفية الجماعة. ويمكن أن يشكل هذا الأمر مجالًا للتعاون بين موسكو وأنقرة. وقد يكون هذا ضروريًا للحيلولة دون تدهور الوضع الأمني وزعزعة استقرار المنطقة على المدى الطويل.

الصفقات الروسية التركية لتغيير جغرافية إدلب

لا تزال آفاق إدلب تُحدد على أساس استعداد تركيا للتصدي لمحاولات الحكومة السورية لفرض سيطرتها على هذه المنطقة. ومن الممكن إعادة أجزاء معينة من منطقة خفض التصعيد إلى سلطة دمشق عقب اتفاق روسي - تركي. ونظرًا إلى أن أنقرة قادرة على ممارسة ما يلزم من تأثير على المعارضة السورية، فبإمكانها أن تجبر المعارضة على تسليم أجزاء معينة من الأراضي التي استولت عليها. وفي المقابل، ستكون تركيا قادرة على شن عمليات ضد وحدات قوات سوريا الديمقراطية على الحدود السورية-التركية.

وجرى إطلاق آلية هذه الصفقات خلال معركة حلب في صيف ٢٠١٦. وفي ذاك الوقت، قوضت أنقرة موقف المتمردين السوريين قبل أن تتاح لهم الفرصة للدفاع عن المدينة بنجاح. وقد أقنعت تركيا قوات من تحالف المعارضة المعتدلة، فتح حلب، التي دافعت عن المدينة، بالمشاركة في عملية درع الفرات. كما حثت تركيا من بقي في حلب على تسليم المدينة شرطًا لبدء عملية السلام. وبالتالي، سهّلت تركيا انتقال حلب إلى سيطرة النظام. وفي المقابل، تمكنت أنقرة من ضمان إنشاء "منطقة محمية" خاصة بها في شمال سوريا، في منطقة أعزاز - الباب - جرابلس، بسبب نجاح عملية درع الفرات.

كانت "صفقة المقايضة" التالية بين موسكو وأنقرة عبارة عن تبادل حدث في الفترة بين شهري يناير/كانون الثاني ومارس/آذار ٢٠١٨ للأراضي الواقعة جنوب شرق إدلب الكبرى (بخاصة شمال شرق محافظة حماة وجنوب غرب محافظة حلب) مقابل مدينة أبو الظهور وقاعدة أبو الظهور الجوية وخط السكة الحديد الذي يربط بين حلب وحمص ومقاطعة عفرين الكردية. وكانت عفرين قد أُلحقت بالمنطقة المحمية التركية في شمال سوريا عقب عملية غصن الزيتون.

وقد مثلت اتفاقات سوتشي بشأن إدلب الموقعة في سبتمبر/أيلول ٢٠١٨ بين بوتين وأردوغان[2] حلًا مؤقتًا قبل إبرام اتفاق جديد. وفي هذه المرحلة، كان من غير المحتمل أن تتخذ أنقرة إجراءات لتدمير هيئة تحرير الشام،

[1] قُدم هذا التحليل في إطار حوار قائم بشأن سوريا عقد في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩. وينبغي مراعاة التغيرات التي حصلت في الظروف منذ ذاك الحين.

[2] تناولت إنشاء منطقة منزوعة السلاح بعمق ٢٠ كم على طول محيط إدلب الكبرى، لا يبقى فيها سوى فصائل المعارضة المعتدلة وتُسحب منها قوات هيئة تحرير الشام والمعدات الثقيلة والأسلحة.

نظرًا إلى أن تصفية هيئة تحرير الشام في إدلب لم يكن ليزيل خطر العمليات العسكرية الجديدة من جانب حكومة الأسد وروسيا.

وقد باءت محاولات دمشق وموسكو لشن هجوم في إدلب في الفترة ما بين شهري مايو/أيار ويونيو/حزيران ٢٠١٩ بالفشل. وأتاح الهجوم المضاد الذي شنته المعارضة، بدعم من تركيا، إمكانية نقل أجزاء من وحدات الجيش الوطني السوري إلى إدلب من مناطق عملية غصن الزيتون وعملية درع الفرات. وكانت هذه الوحدات مجهزة تجهيزًا جيدًا بأسلحة مضادة للدبابات وتمكنت من تقديم مساعدة كبيرة للفصائل المتمردة في إدلب. ونتيجة لذلك، باءت محاولات قوات الحكومة السورية لاستعادة المدن التي استولت عليها المعارضة بالفشل. ولم يتسن لتركيا التأثير على جماعات المعارضة لتسليم هذه المدن إلى الحكومة سوى على أعتاب محادثات "أستانا ١٣" الأخيرة. وبعد الجولة الأخيرة من محادثات "أستانا ١٣"، تمكنت قوات الأسد من احتلال جزء من سهل الغاب في مدينة خان شيخون، دون أن تلاقي مقاومة جدية من هيئة تحرير الشام والمعارضة. وفي وقت لاحق، جرى التوصل إلى وقف نسبي لإطلاق النار في إدلب، وتمكنت أنقرة من الاستعداد بحرية لعملية نبع السلام.

وأتاح تسليم خان شيخون إلى الحكومة السورية لأنقرة بدء عملية نبع السلام دون أن تواجه إرباكاً بسبب المشاكل القائمة في إدلب. وبعد فترة وجيزة من احتلال القوات الحكومية لخان شيخون، التقى الرئيسان بوتين وأردوغان في معرض ماكس الدولي للطيران لعام ٢٠١٩، الذي أعلن فيه الرئيس الروسي أن إقامة منطقة أمنية على الحدود الجنوبية لتركيا مع سوريا سيمثل وسيلة جيدة للحفاظ على الأراضي السورية. ويمكن اعتبار هذا البيان بمثابة موافقة روسية على العملية التركية في شمال سوريا (رغم أن المسؤولين الروس حاولوا لاحقًا دحض هذا الأمر).

ولا يستبعد الهجوم الذي شنته الحكومة السورية في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩، بدعم من روسيا، ضد قوات المتمردين المدعومة من تركيا في محافظة إدلب وكذلك الهجمات السابقة المدعومة من روسيا إمكانية عقد اتفاقات جديدة مع تركيا حول مستقبل إدلب. وفضلًا عن ذلك، فإن الوجود العسكري الأمريكي، الذي جعل قوات سوريا الديمقراطية أقل تأثرًا بمساعي الوساطة التي بذلتها موسكو وأقل مرونة في الحوار مع دمشق، قد أعاق تنفيذ مذكرة سوتشي. وازدادت الحالة سوءًا بسبب حالة عدم اليقين المتعلقة بوجود القوات الحكومية السورية والشرطة العسكرية الروسية في الشريط الحدودي غرب وشرق المنطقة الأمنية التركية، ومن ثم قد تجبر الأطراف على عقد اتفاقات جديدة في حالة حدوث صراعات. ولهذا الأمر أهمية أكبر حال استأنفت تركيا عمليتها ردًا على استفزازات وهجمات قوات سوريا الديمقراطية.

وقد ينتفي توسيع المنطقة الأمنية التركية في الشمال الشرقي جراء حصول حكومة الأسد على امتيازات جديدة في إدلب. وعلى النقيض من ذلك، يمكن لدمشق (وموسكو) اتخاذ الخطوة الأولى نحو إدلب وعدم انتظار عقد اتفاق محدد مع تركيا. كما أن أنقرة بإمكانها زيادة طول منطقتها الأمنية في الشمال الشرقي مقابل استيلاء قوات النظام في إدلب على الأراضي.

وفي الوقت عينه، فإن عامل الأشخاص المهجرين داخليًا والتهديد المتمثل في نزوح موجة جديدة من اللاجئين إلى تركيا من شأنه أن يجبر أنقرة على بذل الجهود لإبقاء جزء على الأقل من إدلب الكبرى تحت سيطرة المعارضة السورية. وقد أصبح هذا الأمر يشكل خطرًا محدقًا بعد هجوم إدلب الذي وقع في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩ والذي نجم عنه تشريد ما يربو على ٢٣٥,٠٠٠ مدني وتوجههم صوب الحدود التركية. وبالنسبة إلى تركيا، أصبح هذا مثار قلق بالغ لأنه يعني احتمال إعادة توطين عدد كبير من الأشخاص المشردين داخليًا، بمن فيهم الأشخاص الفارين من المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة الأسد وكذلك الفارين من إدلب بعد الهجوم الذي شنته الحكومة السورية.

رؤية تركية إزاء مستقبل إدلب

من الأرجح أن توافق تركيا على وضع خط لترسيم الحدود في إدلب على طول الطريقين السريعين إم ٤ وإم ٥. ومن شأن هذا أن يتيح احترام اتفاقات سوتشي بشأن إدلب، مما سيسمح بفتح حركة المرور على هذين الطرقين السريعين، وينتج عنه كذلك استعادة "وحدة النقل" في البلاد. وفي واقع الأمر، سيكون من المستحسن لتركيا تحويل المناطق الواقعة بين الطريقين السريعين أم ٤/إم ٥ والحدود التركية إلى "منطقة محمية" تركية أخرى، بمعنى إقامة منطقة أمنية تحظى بنفس المركز الذي تحظى به مناطق عمليات "درع الفرات" و"غصن الزيتون" و"نبع السلام" اللاتي يتمتعن بالحماية ضد هجمات القوات السورية وسلاح الجو الروسي بضمانات أمنية تركية.

وقد كان إنشاء "منطقة أمنية" واحدة بطول ٣٠ كم بدءًا من محافظة اللاذقية مرورًا بإدلب وعفرين والباب وصولًا إلى جرابلس على نهر الفرات خطوة مهمة. ويتمتع هذا الجزء من إدلب (حتى الطريقين السريعين إم ٤/ إم ٥) بالحماية الكاملة من جانب المدفعية التركية. وفي هذه المنطقة، يمكن إيواء سكان إدلب الكبرى الذين يرفضون العودة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة الأسد. وربما يكون الحفاظ على هذا الجزء من إدلب (ما بين الشريط الحدودي والطريقين السريعين إم ٤/إم ٥) في هيئة "منطقة محمية" تركية وتحت سيطرة المعارضة هو السيناريو الوحيد الذي من شأنه الحيلولة دون نزوح موجة جديدة من اللاجئين إلى تركيا. وليس ثمة مفر من حدوث نزوح جماعي من إدلب في حالة محاولة الحكومة السورية الاستيلاء على كامل أراضي هذه المنطقة.

وقد يتعذر نقل الأشخاص المهجرين داخليًا من إدلب إلى المنطقة الأمنية في إطار الترتيبات الراهنة. وتوجد حاليًا فجوة في المنطقة الواقعة بين المنطقة الأمنية الناشئة عن عملية "نبع السلام" والأراضي التي سيطرت عليها المعارضة بعد عمليات درع الفرات وغصن الزيتون وإدلب (لا تسيطر تركيا أو المعارضة على الطريق المار بين جرابلس وتل أبيض). ولذلك، سيتعين على اللاجئين الدخول إلى تركيا حتى يتسنى لهم الانتقال مستقبلًا إلى منطقة "نبع السلام". كما أن تدفق الأشخاص المشردين داخليًا من إدلب إلى عفرين ومنطقة درع الفرات قد يكون إشكالياً. إذ أن عدد الأشخاص المشردين داخليًا في المرحلة الأولى من العملية المحتملة قد يصل إلى ٨٠٠,٠٠٠ شخص، وقد يتضاعف هذا الرقم في حالة تقدم قوات الأسد تجاه الحدود.

وربما يكون بإمكان أنقرة استخدام مناطق إدلب الكبرى، الواقعة خلف طريقي إم ٤/إم ٥ وبين هذين الطريقين السريعين وقوات النظام، التي تخضع لسيطرة هيئة تحرير الشام والمعارضة، بحسبانها موضوعًا لاتفاقات مستقبلية تُعقد بين موسكو ودمشق. ولذلك، منعت تركيا الحكومة السورية من الاستيلاء على هذه الأراضي بغية استخدامها كأداة للمساومة في الاتفاقات المستقبلية. ويمكن استخدام المناطق نفسها لمحاولة إلحاق أكبر قدر ممكن من الضرر بهيئة تحرير الشام، مما يحصر قوات المعارضة المعتدلة (الجيش الوطني السوري) في الجيوب الأقرب إلى الحدود التركية.

رؤية دمشق وموسكو إزاء حل المشكلة القائمة في إدلب

تتمثل المعضلة التي تواجه حكومة الأسد في تحديد أفضل السبل لمعالجة الوضع القائم في إدلب. فمن ناحية، وعدت دمشق باستعادة "كل شبر" من الأراضي السورية، وبالتالي من الأهمية بمكان للحكومة أن تستعيد سيطرتها على إدلب. ومن الناحية الأخرى، تدرك حاشية الأسد أن هناك ما بين ٢ و٤ ملايين سوري يعارضون حكم الأسد في إدلب، ومن ثم يمكن أن يشكلوا مصدرًا محتملًا لزعزعة الاستقرار في حالة غزو المنطقة. وسيتطلب وقف هذه التهديدات القيام بعمليات قمع للسكان على نطاق واسع، مما سيؤثر على الصورة الدولية

المتدنية للغاية للحكومة فعليًا، وقد يعقد حتى علاقتها مع موسكو. ولذلك، من المرجح أن تدعم دمشق رواية موسكو لإعادة إدلب تدريجيًا.

وفي الوقت عينه، من غير الواضح بعد كيف سترد دمشق على فكرة تحويل جزء من إدلب إلى "منطقة أمنية تركية" وما إذا كانت حكومة الأسد ستوافق على ذلك أم ستحاول القيام بأعمال استفزازية من شأنها أن تهدد العلاقات بين موسكو وأنقرة وستحاول إقناع روسيا بإعادة بقية إدلب إلى سيطرة دمشق الكاملة. ومن المحتمل أن يغض الأسد الطرف عن وجود هذه "المنطقة الأمنية"، شريطة انتقال غالبية السكان من بقية المنطقة إلى هذه "المنطقة الأمنية"، مما يتيح للنظام تغيير التوازن الديموغرافي في مناطق أخرى من إدلب لصالحه، مجبرًا من يعارضون حكمه على مغادرة المنطقة.

وتتجلى هذه الرغبة في استراتيجية تنفيذ العمليات العسكرية في إدلب. إذ يجرى دفع السكان من خط الجبهة عمدًا إلى أعماق المنطقة مع وجود قصف مكثف بالمدفعية وغارات جوية على البنية التحتية المدنية. وفي الوقت ذاته، انخفضت مؤخرًا حدة الضربات في المناطق الواقعة على الحدود مع تركيا (كما هي الحال في عاصمة المنطقة، إدلب). وقد أثر ذلك على اتجاه تدفق الهجرة في إطار منطقة خفض التصعيد في إدلب. ونتيجة لذلك، تجرى إعادة المدن ومدن الأشباح، التي أُخليت من السكان، إلى القوات الموالية للحكومة، مما ينجم عنه زيادة عدد الأشخاص المشردين داخليًا الباحثين عن ملاذ بالقرب من الحدود التركية.

ويتمثل نهج موسكو إزاء الوضع القائم في إدلب في تحقيق التوازن بين دمشق وأنقرة. فمن ناحية، ليس لدى روسيا مشكلة في إبقاء جزء من إدلب تحت سيطرة المعارضة السورية حتى نهاية العملية السياسية. كما أن وجود معارضة قوية بصورة معتدلة، وإن كانت عاجزة عن تهديد سلطة الحكومة، سيجعل الأسد أكثر ميلًا إلى إجراء إصلاحات، وهي التي تدرك موسكو أنها ضرورية. وفي الوقت نفسه، روسيا مهتمة بإقامة شراكة استراتيجية مع أنقرة. لذلك، فإن الكرملين جاهز لتقديم بعض التنازلات. بيد أن روسيا لا يمكنها أن تتجاهل رغبة دمشق في استعادة السيطرة على الأراضي السورية "حتى آخر شبر". ويمكن لموسكو أن تبرز لدمشق المزايا التي يمكن أن يسفر عنها إبرام اتفاقات مع أنقرة فيما يتعلق بانسحاب المعارضة من الطريقين السريعين أم ٤/ إم ٥، حيث يمكنها أن تأخذ معها "عنصر المعارضة" في إدلب بأكمله وبقية "منطقة خفض التصعيد".

إدلب والسكان المهجرين داخليًا

يعارض سكان إدلب الكبرى والأشخاص المشردون داخليًا الموجودون فيها[3] أعمال الفئات المتطرفة من هيئة تحرير الشام، كما أنهم لا يدعمون حكومة الإنقاذ التابعة لهيئة تحرير الشام.[4] ومع ذلك، لا يتعهدون بالولاء للحكومة السورية. والسوريون على استعداد لتحمل حكم هيئة تحرير الشام، معتقدين أن انتقال إدلب إلى سيطرة الحكومة السورية سيؤدي إلى تفاقم وضعهم، خاصة من الناحية الأمنية. وربما يتصور سكان إدلب أن الاختلاف مع هيئة تحرير الشام أسهل من الاختلاف مع المخابرات، ومن ثم يحبذون المعارضة بدلًا من حكومة الأسد.

وتظهر الأبحاث التي أجراها نشطاء مستقلون أن سكان إدلب ينتظرون أن تقدم تركيا حلًا. وهم يفترضون أن أنقرة ستحمي المنطقة من القصف بالقنابل وقصف المدفعية من قبل الجيش السوري وكذلك تحييد هيئة تحرير الشام. ويتوقع سكان إدلب أن تركيا ستتمكن في نهاية المطاف من تعزيز وجود المعارضة المعتدلة وضبط

---

[3] يبلغ عددهم ما بين ٣ إلى ٤ ملايين سوري.

[4] مجلة فورين بوليسي "إدلب تواجه مستقبلًا مخيفًا: الحكم الإسلامي أو القتل الجماعي"، ١٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١٩: https://foreignpolicy.com/2019/09/19/idlib-faces-a-fearsome-future-islamist-rule-or-mass-murder-syria-civil-war-hayat-tahrir-al-sham/

سلوك فصائلها، مجبرًا إياها على حماية السكان من تعسف هيئة تحرير الشام وتوفير ظروف أمنية أفضل، حيث ستظل تحت سيطرة المعارضة. ومن المتوقع أيضًا أن تحاول الأغلبية، أو جزء كبير من السكان الخاضعين لسيطرة الأسد، المغادرة لتجنب العيش في المناطق التي يسيطر عليها النظام.

هيئة تحرير الشام والمعارضة المعتدلة

إن قوام وأهمية هيئة تحرير الشام في إدلب مُفْرَطان في الوقت الحالي. فالهيئة أقوى فصيل في المنطقة، حيث تمكنت من تحقيق النصر على المعارضة المعتدلة (ممثلة في الجبهة الوطنية للتحرير). ورغم أن هيئة تحرير الشام قد ظفرت بالنصر في "المعارك التي جرت بين المتمردين" ضد المعارضة المعتدلة في إدلب، ملحقة الهزيمة بأحرار الشام، عندما سيطرت هيئة تحرير الشام على مدينة إدلب وأكثر من ٥٠ مدينة وبلدة أصغر حجمًا، إلا أن قوى المعارضة المعتدلة تمكنت من التعافي بسرعة من آثار الهزيمة.

في الوقت الحاضر، ثمة قوة معارضة معتدلة معززة في إدلب، وبالتالي ثمة انخفاض تدريجي في تأثير هيئة تحرير الشام. ويتضح هذا بصورة خاصة عقب الحملة العسكرية التي جرت في صيف عام ٢٠١٩، عندما هبت فصائل الجيش الوطني السوري لنجدة جماعات الجبهة الوطنية للتحرير، ولعبت القيادة المشتركة لهذه القوات دورًا حاسمًا، أولاً في صد هجوم قوات النظام، ثم في شن هجوم مضاد وكذلك في معارك تل ملح وجوبان. ومن شأن القرار المتعلق بانضمام جماعات الجبهة الوطنية للتحرير إلى الجيش الوطني السوري، الذي جرى اعتماده في أوائل أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩، أن يفضي إلى تحديد شكل المعارضة المعتدلة وهيئة تحرير الشام بصورة نهائية.

وثمة حاجة إلى حل عسكري حتى يتسنى التصدي لهيئة تحرير الشام. وقد يفضي هذا إلى حدوث انقسام في هيكلها. حيث سيتعين القضاء على جزء منها باستخدام القوة، بينما يمكن حل الجزء الآخر (رغم أنه لا يمكن استبعاد احتمال انتقال بعض مكونات هيئة تحرير الشام "غير المتطرفة" إلى تشكيل الجيش الوطني السوري). وعلاوة على ذلك، وحتى يتسنى مجابهة هيئة تحرير الشام بصورة فعالة، يلزم نشر أربعة فيالق تابعة للجيش الوطني السوري في إدلب. ويستحسن تركيز هذه القوات في الجيوب الخاضعة لسيطرة فيلق الشام ومجموعات أخرى من الجيش الوطني السوري بالقرب من الحدود التركية، منسحبين من المناطق المعرضة لهجمات قوات النظام وروسيا، تاركين هيئة تحرير الشام وحدها في هذه المناطق.

وربما لن تكون أنقرة قادرة على حل مشكلة هيئة تحرير الشام إلا بعد تسوية وضع إدلب بصورة نهائية[5] وبعد إطلاق العنان لقوات الجيش الوطني السوري المنتشرة في شرق سوريا في إطار عملية نبع السلام. ومن المتوقع أن يعوق أي وجود لهيئة تحرير الشام في المنطقة الأمنية إبرام اتفاق مع موسكو. وعلى أي حال، ثمة سوابق عند إجراء حوار مع الجماعات الإرهابية ولا تزال المفاوضات جارية. بيد أنه إذا لم تحل أنقرة مشكلة هيئة تحرير الشام، فسيكون من الصعب تنفيذ أي مشاريع اقتصادية في إدلب أو إنشاء مخيمات متكاملة للأشخاص المهجرين داخليًا.

في هذه المرحلة، التعاون بين روسيا وتركيا ممكن. وبإمكان روسيا وقوات النظام إلحاق أكبر الخسائر بهيئة تحرير الشام وإبادتها في جنوب وشرق الطريقين السريعين إم ٤/إم ٥ حيث ستنشر أنقرة مراكز المراقبة الخاصة بها، بدلًا من مناطق خفض التصعيد الموجودة حاليًا حول محيط المنطقة. كما يمكن إنشاء منطقة عازلة على طول الطريقين السريعين إم ٤/إم ٥ في إدلب، ما من شأنه أن يجبر هيئة تحرير الشام على

[5] على سبيل المثال، بعد التوصل إلى اتفاقات بشأن إنشاء منطقة أمنية بين الحدود التركية والطريقين السريعين أم ٤ وأم ٥.

التراجع. ويمكن لقوات الجيش الوطني السوري المشاركة في عمليتي غصن الزيتون ودرع الفرات أن تدخل هذه المنطقة العازلة على طول الطريق السريع، والتي سيجرى تأمينها أولًا بإقامة مراكز مراقبة تركية تمنع أي هجمات محتملة من جانب هيئة تحرير الشام. ويمكن لقوات الفيلق الرابع التابع للجيش الوطني السوري المنتشرة في الجيوب القريبة من الحدود، بدورها، أن تسيطر على المعابر الحدودية وأن تحتلها أيضًا. كما أن عزل هيئة تحرير الشام قد يدفعها إلى القيام بعملية عسكرية جديدة ضد الفيلق الرابع التابع للجيش الوطني السوري إذا لم يكن من الممكن إقناع قيادتها بتفكيك هذا الهيكل.

الخلاصة

يبدو هذا السيناريو الأكثر ترجيحًا، مع مراعاة الديناميات الحالية في سوريا، وتوازن القوى والمصالح لجميع الجهات الفاعلة الرئيسية. وفي الوقت عينه، لا يمكن تجاهل السيناريوهات الأخرى الأقل تفاؤلًا. فمن الممكن أن تجرى العمليات العسكرية للحكومة السورية على عدة مراحل ولن تقتصر على الطريقين السريعين إم ٤/إم ٥ وإنما ستستمر حتى الحدود التركية.

كما أنه من الممكن إبقاء "المنطقة الأمنية" تحت سيطرة المعارضة، ولكن بقدرة أقل مقارنة بالسيناريو المعروض. ومن المرجح استئناف عمليات هجومية شاملة من قبل القوات الحكومية وروسيا بهدف إيجاد حل نهائي وكامل لمسألة إدلب. وبطبيعة الحال، سيؤدي ذلك إلى إحداث دمار هائل في إدلب ووقوع إصابات بين المدنيين ونزوح جماعي للمدنيين في اتجاه تركيا، إضافة إلى إلحاق خسارة كبيرة بقوات الأسد ونزوع هيئة تحرير الشام إلى العمل السري.

في هذه الحالة، وحتى بعد أن تفرض الحكومة رسميًا السيطرة الإقليمية على إدلب، يمكن أن تصبح هذه المنطقة نقطة لزعزعة الاستقرار الدائم على المدى الطويل بالنسبة إلى سوريا بأكملها، حيث ستندلع حرب عصابات ضد الحكومة على غرار الوضع في درعا والقنيطرة، وإن كانت أشد حدة.